المملكة المغربية

رئيس الحكومة



الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة (المادة 100 من الدستور)

مجلس المستشارين

الثلاثاء 06 جمادى الآخرة 1440 (12 فبراير 2019)

جواب رئيس الحكومة

الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري الثاني

"برامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية"

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين؛

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة في موضوع ***"برامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية"،*** وهي فرصة أخرى لأجدد التزام الحكومة بمواصلة العمل على تنزيل برنامج التقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية، وذلك تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي ما فتئ يولي هذا الموضوع عنايته السامية من أجل ضمان توزيع عادل للثروات، واستفادة المواطنات والمواطنين، وعلى مستوى كافة التراب الوطني، من ثمار التنمية بشكل عادل ومتوازن.

ومن البديهي أن موضوع تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية يعد في صلب ورش الجهوية المتقدمة، باعتبارها المدخل الأساسي لكل تنمية اقتصادية واجتماعية من خلال تعزيز أدوار الجهات وتمكينها من بناء نموذجها التنموي الخاص استنادا إلى مؤهلاتها، مع إرساء آليات للتضامن بين الجهات وتأهيل الجهات الأقل حظا في التنمية. ولهذه الغاية، فقد اعتمدت بلادنا تقسيما جهويا يرتكز على مقاربة وظيفية تهدف في المقام الأول إلى تحقيق تنمية مندمجة ومعالجة الفوارق على مستوى المؤهلات الاقتصادية والبنيات التحتية.

ووعيا منها بأهمية تنزيل ورش الجهوية المتقدمة باعتبارها مدخلا أساسيا لتحقيق التنمية ومحاربة الفوارق المجالية والاجتماعية، فقد حرصت الحكومة، منذ تنصيبها، على مواكبة الجماعات الترابية وتمكينها من الآليات القانونية والمادية التي تسمح لها بالاضطلاع بالمهام المخولة لها على مستوى التنمية المحلية. وتتمثل بالأساس في التصاميم الجهوية لإعداد التراب، وكذا برامج التنمية للجهات والعمالات والأقاليم وبرامج عمل الجماعات.

كما حرصت الحكومة منذ تنصيبها على استكمال الترسانة القانونية المنظمة للجهوية المتقدمة من خلال اعتماد كافة المراسيم التطبيقية للقوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية لتمكينها من الإطار الملائم الذي يسمح لها بالاضطلاع بمهامها على مستوى التنمية المحلية، حيث عملت الحكومة، إلى غاية متم شهر يونيو 2018، على إتمام إصدار كافة النصوص التطبيقية المنصوص عليها في القوانين التنظيمية رقم 111-14 ورقم 112-14 ورقم 113-14 المتعلقة، على التوالي، بالجهات وبالعمالات والأقاليم وبالجماعات.

وفي نفس السياق حرصت الحكومة على تفعيل كل من **صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات** اللذان يهدفان إلى سد العجز في مجالات التنمية البشرية والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات والتوزيع المتكافئ للموارد قصد التقليص من التفاوتات، وذلك من خلال اعتماد المرسومين الخاصين بهما، والذين

ينظمان، على الخصوص، معايير استفادة الجهات من صندوق التأهيل الاجتماعي ومعايير توزيع الموارد المالية لصندوق التضامن بين الجهات. وهي المعايير التي روعي فيها تحقيق توزيع متكافئ للموارد بما يمكن من التقليص من التفاوتات بين الجهات.

كما عملت الحكومة على إصدار ميثاق متقدم للاتمركز الإداري يستند إلى مقاربة ترابية تقوم على التوطين الترابي للسياسات العمومية من خلال أخذ الخصوصيات الجهوية والإقليمية بعين الاعتبار، وإشراك للفعاليات الفاعلين الترابيين في إعداد وتنفيذ البرامج التنموية، لا سيما من خلال إعداد المخططات التنموية الجهوية، والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، بما يضمن التقائية السياسات العمومية وتجانسها وتكاملها، وتحقيق الفعالية والنجاعة في تنفيذ البرامج والمشاريع العمومية على الصعيدين الجهوي والإقليمي، والاستجابة للحاجيات الحقيقية للمواطنين.

وجوابا على أسئلتكم الهامة، أود أن أوضح مجهودات الحكومة في إطار تنزيل برامجها الاجتماعية الرامية إلى محاربة التفاوتات، بشكل عام، سواء على المستويين الاجتماعي أو المجالي، قبل التطرق للبرنامج الخاص بتقليص الفوارق بالعالم القروي.

أولا- مواصلة تحسين وتعميم الخدمات الأساسية في مجالي التعليم والصحة

تواصل الحكومة العمل على تحسين وتجويد الخدمات الأساسية، لا سيما في مجال التعليم والصحة، اعتبارا لدور هذه الخدمات في تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

1. محاربة الفوارق المجالية والاجتماعية في مجال التعليم

تواصل الحكومة رفع المجهود المالي الموجه لقطاع التربية والتكوين ليصل إلى **مبلغ 68 مليار درهم للتربية والتكوين** برسم ميزانية 2019، أي بزيادة **9** مليار درهم مقارنة بميزانية سنة 2018.

ويتم توجيه هذا المجهود المالي أساسا إلى توسيع العرض التربوي والدعم الاجتماعي للتمدرس لتعزيز تمدرس أبناء المغاربة، سواء في المجالين الحضري والقروي.

أ- على مستوى تعزيز العرض التربوي:

تواصل الحكومة العمل على توسيع وتطوير بنية الاستقبال، وذلك من خلال:

- ✓ **تجهيز وتحديث المؤسسات التعليمية**، حيث بلغ مجموع المؤسسات التعليمية 10.905 مؤسسة تعليمية بالأسلاك الثلاث (بزيادة 72 مؤسسة عن الموسم الفارط)، منها 5940 بالوسط القروي أي بنسبة 54%، كما بلغ عدد المدارس الابتدائية الجماعاتية 124 وحدة؛
- ✓ **الرفع من بنيات الاستقبال على مستوى الإيواء**، حيث بلغ **عدد الداخليات 889**، منها **545** بالوسط القروي، بزيادة **56** داخلية عن الموسم الفارط؛

✓ مواصلة تعزيز الموارد البشرية التربوية، حيث بلغ مجموع المدرسين بمختلف الأسلاك التعليمية ما يفوق 240 ألف أستاذ(ة)، **منهم 47% يشتغلون بالوسط القروي. وقد تم توفير 15 ألف منصب شغل جديد بالتعاقد برسم سنة 2019.**

ب- على مستوى تعزيز الدعم الاجتماعي في مجال التمدرس:

تواصل الحكومة تنفيذ التدابير الرامية إلى تجاوز المعيقات التي تحول دون تمدرس أبناء الفئات المعوزة وخاصة بالوسط القروي، وذلك ضمانا للإنصاف وتحقيق تكافؤ الفرص بين أبناء المغاربة، من خلال:

✓ **مواصلة دعم برنامج "تيسير" بهدف ترصيد مكتسباته الهامة في مجال الحد من الهدر المدرسي. وقد** مكن تعميم هذا البرنامج، من خلال مراجعة آلية الاستهداف، **من الرفع من عدد التلاميذ المستفيدين** خلال الموسم الدراسي الحالي (2018-2019) إلى 2,1 مليون تلميذ(ة)، مقابل 706 359 تلميذ(ة) بالنسبة للموسم الدراسي الفارط. **(وقد تم رصد مبلغ 2,17 مليار درهم للبرنامج في ميزانية 2019، مقابل 631 درهم فقط برسم ميزانية 2018، أي بزيادة 1,5 مليار درهم عن السنة الماضية).**

✓ **بلغ عدد المستفيدين من المبادرة الملكية السامية "مليون محفظة"** برسم الموسم الدراسي الحالي **حوالي 4 مليون و263 ألف** مستفيدة ومستفيد، **64 % منهم بالوسط القروي.** وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر **ب 250 مليون درهم برسم ميزانية 2019؛**

✓ **توسيع قاعدة المستفيدين من الداخليات والمطاعم المدرسية وتجويد الخدمات التي تقدمها،** وقد بلغ مجموع المستفيدين من الداخليات (**59 %** بالوسط القروي) والإطعام المدرسي (94 % بالوسط القروي) **ما يفوق مليون و25 ألف** مستفيد(ة)، وبكلفة إجمالية تناهز 1,47 مليار درهم برسم سنة 2019؛

✓ **توسيع قاعدة الممنوحين في التعليم العالي،** من خلال استفادة 366.000 طالب ممنوح خلال الموسم الجامعي الحالي، أي بزيادة حوالي 10 % مقارنة بالسنة الماضية. وتعميم المنحة لتشمل **قطاع التكوين المهني،** مما سيمكن حوالي 70 ألف متدرب من حاملي شهادة الباكالوريا من المنحة **(خصص للمنح 1,8 مليار درهم برسم ميزانية 2019)؛**

✓ **التعميم التدريجي للتعليم الأولي،** وذلك بهدف تعميمه في أفق 2027-2028. ولهذا الغرض، سيتم تخصيص **غلاف مالي قدره 1,35 مليار درهم،** برسم ميزانية سنة 2019، لبناء وتجهيز 5.826 حجرة في المدارس الابتدائية، إضافة إلى تكوين المربيين.

2.محاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية في مجال الصحة

تواصل الحكومة الرفع من المجهود المالي المخصص لقطاع الصحة. وفي هذا الإطار، فقد تم تخصيص غلاف مالي **قدره 28 مليار درهم** لهذا القطاع **برسم ميزانية 2019.**

وستوجه هذه النفقات أساسا إلى تحسين التغطية الصحية وتحسين الولوج إلى الخدمات الصحية وتجويدها.

أ- توسيع التغطية الصحية الأساسية

ستعمل الحكومة على مواصلة توسيع نطاق التغطية الصحية الأساسية من خلال التدابير التالية:

- مواصلة التعميم الفعلي لنظام المساعدة الطبية "RAMED"، حيث ارتفع العدد الإجمالي للمستفيدين في هذا النظام إلى **7,4 مليون** مستفيد(ة) إلى حدود متم يناير 2018 ، أي ما يمثل **3,18 مليون أسرة** (***1,6 مليار درهم برسم ميزانية 2019***)؛
- مواصلة تنزيل نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض(AMO) لفائدة طلبة التعليم العالي، مع تبسيط مساطره بهدف تشجيع إقبال الطلبة على الانخراط في هذا النظام؛
- العمل على تسريع تنزيل مقتضيات القانون رقم 15-98 بشأن نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا حرا.

ب- تعزيز العرض الصحي وتحسين الخدمات الصحية

في إطار محاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية في ميدان الصحة لاسيما في المجال القروي والمناطق النائية، يتم العمل على تفعيل مخطط خاص لتنمية الصحة بالوسط القروي كجزء من الدعامة الأولى للمخطط الوطني للصحة في أفق 2025.

ويقوم المخطط المذكور على تعزيز العرض الصحي بالوسط القروي، من خلال:

- تعزيز بنية الاستقبال، من خلال الرفع من عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية التي يبلغ عددها حاليا **2034 مؤسسة صحية**، مع تحسين جودة خدماتها عبر تعزيز التجهيزات الطبية اللازمة وتوفير الأدوية والمواد الصحية وتعزيز كفاءات العاملين بها.
- إعطاء الأولوية للوسط القروي فيما يتعلق **بإحداث المناصب الجديدة للأطر الطبية والشبه الطبية.**
- تنفيذ برنامج سنوي للوحدات الطبية المتنقلة التي تروم إلى تقريب خدمات الرعاية الصحية الأولية من ساكنة المناطق الجبلية والنائية وذلك بصفة دورية؛
- تنفيذ برنامج سنوي للقوافل الطبية المتخصصة التي تهدف إلى تعزيز التكفل عن قرب بالمشاكل الصحية المتفشية والتي تستلزم خدمات صحية متخصصة؛
- تفعيل عملية "رعاية"، التي تمتد من شهر نونبر إلى نهاية شهر مارس على مستوى الأقاليم والمناطق الأكثر تعرضا لآثار موجات البرد، وعددها 28 إقليما منتميا إلى 7 جهات. وتشمل هذه الخدمات التكفل بالحالات المستعجلة والتكفل بالمشاكل الطبية والوقاية منها.

وللإشارة، فقد حققت هذه العملية، التي انطلقت منذ 15 نونبر المنصرم وستستمر إلى غاية نهاية مارس 2019 على مستوى الأقاليم المستهدفة (28 إقليما)، جملة من النتائج الإيجابية:

- تنظيم 2301 زيارة للوحدات الطبية المتنقلة، وهو ما يمثل 54 % من عدد الزيارات المبرمجة للعملية؛
- إنجاز 74 قافلة طبية متخصصة، وهو ما يمثل 45 % من عدد القوافل الطبية المبرمجة للعملية؛
- تقديم ما مجموعه 289 379 خدمة صحية؛
- التكفل ب504 حالة مستعجلة تم رصدها.

وللإشارة فقد أسفر المسح الوطني للسكان وصحة الأسرة ما بين 2011 و2018، عن تحسن المؤشرات الصحية بالوسط القروي بشكل ملموس، حيث تم تسجيل ما يلي:

- تقلص معدل وفيات الأمهات **ب 37 نقطة (من 148 إلى 111.1 لكل مائة ألف ولادة حية)** مقابل 28 نقطة بالوسط الحضري: من 73 إلى 44.6 لكل مائة ألف ولادة حية)؛
- تقلص معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة 26% (من 35 إلى 25.99 لكل ألف ولادة حية)؛
- ارتفعت نسبة تغطية النساء الحوامل بالفحوصات ما قبل الولادة **ب 17 نقطة (من 62.7 إلى 79.6%)** مقابل 4 نقاط بالوسط الحضري (من 91.6 إلى 95.6%)؛
- ارتفعت نسبة الولادة في وسط مراقب **ب19 نقطة (من 55 إلى 74.2%**، مقابل 4.5 نقطة بالوسط الحضري: من 92.1 إلى 96.6%.

ثانيا- مواصلة دعم البرامج الاجتماعية وتحسين حكامتها

1. دعم المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

ومعلوم أن صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله تفضل بإطلاق المرحلة الثالثة لهذه المبادرة (2019-2023)، والتي ستستفيد من غلاف مالي **قدره 18 مليار درهم** سيخصص لتمويل أربعة برامج متناسقة ومتكاملة تضمن إسهام كل الفاعلين في المجال الاجتماعي:

I. **برنامج تدارك الخصاص المسجل على مستوى البنيات التحتية**، والخدمات الأساسية، بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا، من خلال مشاريع تهم الصحة والتعليم والكهربة القروية والتزويد بالماء الصالح للشرب بالإضافة إلى إنجاز الطرق والمسالك القروية والمنشآت الفنية؛

II. **برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشة**، وستشمل تدخلات هذا البرنامج إحدى عشرة فئة ذات أولوية من الأشخاص الذين يوجدون في وضعية هشة؛

III. **برنامج تحسين الدخل، والإدماج الاقتصادي للشباب**، يهدف بالأساس إلى توفير الدخل وخلق فرص عمل للشباب، لا سيما من خلال دعم التكوين والمواكبة بهدف إدماج المقاولين وحاملي المشاريع، وتيسير الإدماج السوسيو-اقتصادي للشباب؛

IV. **برنامج الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة**. من خلال تركيز تدخلات المبادرة على محور تنمية الطفولة المبكرة، ومحور مواكبة الطفولة والشباب.

وللإشارة، فقد تم رصد مبلغ 1,8 مليار درهم من الميزانية العامة لهذه المبادرة برسم سنة 2019.

2. برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى

يشكل هذا البرنامج 15% من المخصصات السنوية لصندوق التماسك الاجتماعي. وقد **بلغ عدد الأرامل المستفيدات 91.126** أرملة حاضنة لأكثر من **156.000 يتيم ويتيمة، إلى حدود متم سنة 2018.**

3. مواصلة تقديم خدمات صندوق التكافل العائلي

بلغ عدد النساء المستفيدات من الصندوق المذكور إلى غاية متم شهر غشت 2018، ما مجموعه **21 830 مستفيدة**، بغلاف مالي إجمالي قدره **220,74 مليون درهم. وقد خصص اعتماد مالي قدره 160 مليون درهم لهذا الصندوق برسم ميزانية 2019؛**

4. تنفيذ برنامج التعويض عن فقدان الشغل

بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج من انطلاقه سنة 2015 **ما مجموعه 38 000 شخص**. وسيتم مراجعة هذا النظام بهدف تبسيطه وتوسيع دائرة المستفيدين منه.

5. تحسين حكامة ومردودية البرامج الاجتماعية

تنفيذا التوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطاب السامي لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله بمناسبة الذكرى التاسعة عشرة لعيد العرش المجيد 2018، والمتعلقة بتحسين مردودية البرامج الاجتماعية، فقد أعدت الحكومة مشروع قانون يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية، بهدف تجويد الخدمات الاجتماعية، من خلال **منظومة متكاملة لاستهداف الفئات الفقيرة والهشة بطريقة عادلة وفعالة، من خلال اعتماد معايير دقيقة وموضوعية.**

وتقوم هذه المنظومة على ثلاث مرتكزات أساسية:

1. **إحداث سجل اجتماعي موحد**

سيشكل هذا السجل المنطلق الوحيد للولوج لكافة البرامج الاجتماعية من خلال تحديد مدى قابلية الاستفادة منها، عبر اعتماد معايير دقيقة وموضوعية، تتم وفق

عملية تنقيط مبنية على المعطيات السوسيواقتصادية المتوفرة، وباستعمال التكنولوجيات الحديثة.

2. إحداث سجل وطني للسكان

يهدف إلى تجميع وتسجيل وحفظ وتغيير المعطيات الشخصية وكذا التحقق من صدقيتها، من خلال اعتماد معرف رقمي مدني واجتماعي يمنح لكافة السكان على مستوى التراب الوطني، بما فيهم القاصرين والمواليد الجدد، وكذلك الأجانب المقيمين بالمغرب.

3. إحداث الوكالة الوطنية للسجلات

تتولى مهمة مسك السجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان، ويعهد إليها بمنح معرف رقمي مدني واجتماعي للأشخاص المقيدين بالسجل الوطني للسكان، كما تضطلع بمهمة تدبير سلامة المنظومة التقنية وسرية المعطيات المضمنة في السجلات المحدثة وضمان حمايتها.

ثالثا- مواصلة تنفيذ مختلف البرامج التنموية الموجهة للعالم القروي

تواصل الحكومة تنفيذ جملة من البرامج تروم الحدّ من الفوارق المسجلة على مستوى ولوج الساكنة القرويّة إلى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعيّة الأساسية، حيث تعد البرامج الوطنية الخاصة بالكهربة والطرق والماء الصالح للشرب بالعالم القروي من البرامج التي ساهمت بشكل كبير في تحسين ظروف ومحيط العيش لدى الساكنة القروية، بفضل أسلوب الشراكة المعتمد في وضع وإعداد وتمويل وتنفيذ المشاريع التي تندرج في إطار هذه البرامج.

1. برنامج تعميم تزويد الوسط القروي بالماء الصالح للشرب

تواصل الحكومة دعمها للجماعات الترابية في تعبئة مساهمتها في تمويل المشاريع المنجزة بشراكة مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في إطار البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب.

وقد بلغت الاستثمارات المنجزة منذ انطلاقة هذا البرنامج نحو 21 مليار درهم إلى غاية نهاية سنة 2018، مما مكّن من تحقيق نسبة ولوج الماء الشروب بالوسط القروي بلغت 96,50 % أي ما يعادل 13 مليون نسمة. وقد استفادت من هذه الاستثمارات أغلبية الجماعات على الصعيد الوطني.

كما تم إعداد برنامج تكميلي لتعميم التزويد لجميع المراكز والدواوير بالعالم القروي في أفق 2026، وذلك ببرمجة أزيد من 7800 دوار و659 مركز.

2. البرنامج الوطني للتّطهير السّائل ومعالجة المياه العادمة

مكنت الجهود المتواصلة في إطار هذا البرنامج من تحقيق نسبة الربط بشبكة التّطهير السّائل وصلت إلى 76 % ونسبة معالجة المياه العادمة إلى 48 % في نهاية

سنة 2017، بفضل إنجاز 136 محطة لمعالجة المياه العادمة. وقد استفادت أكثر من 232 مدينة ومركزا من هذا البرنامج.

وفي نفس السياق، تم العمل على إعداد البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج بالوسطين الحضري والقروي وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة بكلفة تقدر ب 42,76 مليار درهم.

ويهدف هذا البرنامج إلى مواصلة برمجة المراكز المعنية بالبرنامج الوطني للتطهير السّائل لفائدة 145 مدينة ومركزا وتجهيز 1207 مراكز الجماعات بالوسط القروي مع إعادة استعمال 573 مليون متر مكعب من المياه العادمة سنويا في أفق 2040.

3.برنامج الكهربة القروية الشاملة (PERG)

يتواصل العمل على تنفيذ هذا البرنامج الذي يوجد في مراحله النهائية، والذي قطع أشواطا هامة منذ انطلاقته سنة 1995، مكنت من تحقيق إنجازات كبيرة همت التعميم شبه-الشامل للكهرباء على الوسط القروي، حيث بلغ هذا التعميم، إلى حدود نونبر 2018، نسبة 99,63%، وذلك من خلال كهربة 40,226 قرية تضم 2.119.003 مسكنا.

وسيتم العمل على رفع هذه النسبة إلى ما يفوق 99,86% بعد الانتهاء من أشغال كهربة 951 دوارا (25 086 مسكنا)، المبرمجة للإنجاز خلال الفترة الممتدة ما بين 2019 -2020.

وللإشارة، فقد مكنت نتائج الدراسات المنجزة حول الانعكاسات الإيجابية لهذا البرنامج بالوسط القروي من استخلاص نتائج هامة بشأن الأثر الإيجابي لتعميم الكهربة في العامل القروي:

- ✓ **فعلى المستوى الاقتصادي**، لوحظ تحسن النشاط التجاري وخلق أنشطة صغرى صناعية وفلاحية جديدة مدرة للدخل.
- ✓ **وعلى المستوى الاجتماعي**، مكنت الكهربة القروية من تحسين مؤشرات تعليم الأطفال، ولا سيما الفتيات. بالإضافة إلى تراجع وتيرة الهجرة إلى المدن وكذا بناء المنازل الإسمنتية وتوسيعها واقتناء التجهيزات المنزلية.
- ✓ **كما ساعد البرنامج**، فضلا عن تحسين مستوى العيش، على تعزيز مراكز وخدمات الرعاية الصحية، وعلى إنشاء شركات صغيرة وكذا تسريع التجهيز في وسائل تزويد الماء الصالح للشرب.

4.برنامج فك العزلة عن العالم القروي: البرنامج الوطني للطرق القروية (PNRR)

في إطار فك العزلة عن المناطق القروية والجبلية وتهيئة وتثمين المجال الترابي، تم العمل على إنجاز البرنامج الأول والثاني للطرق القروية (PNRR 1&2)، وذلك في إطار شراكة بين الدولة والجماعات الترابية.

وقد تمكن هذا البرنامج من إنجاز ما يفوق 15.000 كلم من الطرق القروية خلال الفترة، مما مكن من رفع نسبة ولوج الساكنة القروية بالشبكة الطرقية الوطنية إلى 80%، وبالتالي فك العزلة عما يقارب 2.7 مليون نسمة.

ويهم هذا البرنامج:

- **مخطط فك العزلة عن العالم القروي** (28 مليار درهم)، الذي يستهدف المناطق الجبلية والفقيرة ذات نسبة ولوجية منخفضة، وكذا الدواوير الأكثر تضررا من حيث الولوجية إلى الطرق، مياه الشرب، المدارس وخدمات الصحة.
- **تأهيل الشبكة الطرقية** وتحسين الولوج إلى مراكز الجماعات، بكلفة 8 مليار درهم.

رابعا- تسريع تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي (2017-2023)

تنفيذا للتوجيهات السّامية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده،** تمّ الشروع في تنزيل برنامج "تقليص الفوارق الاجتماعية بالوسط القروي"، برسم الفترة الممتدة ما بين 2017-2023، **بغلاف مالي يقدر ب 50 مليار درهم.**

وقد سطرت لهذا البرنامج ثلاثة أهداف استراتيجية وهي:

- ✓ فك العزلة عن السكان بالمناطق القروية والجبلية، من خلال إنشاء الطرق والمسالك والمعابر، من أجل تحسين مستوى عيشهم وتمكينهم من الاستفادة على قدم المساواة من الفرص والموارد الطبيعية والاقتصادية؛
- ✓ تعميم وتحسين ولوج الساكنة إلى الخدمات الأساسية المتعلقة بالكهرباء، والماء الصالح الشرب، الصّحة والتعليم؛
- ✓ توفير الشّروط اللازمة لتعزيز وتنويع القدرات الاقتصادية للمناطق القروية والجبلية، الشيء الذي سيؤدي إلى تحسن عام في دخل وظروف عيش الساكنة وبالتالي تحسين مؤشرات التنمية البشرية في هذه المناطق.

1.وضعية تقدم إنجاز البرنامج

عمليا، تم الشروع في وضع الاعتمادات اللازمة لإنجاز هذا البرنامج منذ 10 غشت 2017، حيث عقدت اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية اجتماعات عمل مع كل اللجان الجهوية، خصصت لتدارس برامج العمل لسنتي 2017 و2018 والمصادقة عليها، وتضم هذه البرامج أزيد من 2.800 عملية ومشروع.

وقد ناهزت ميزانية برنامج العمل لسنة 2017 حوالي 8,34 مليار درهم، منها 3,46 مليار درهم ممولة من صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية. فيما ناهز

المبلغ الإجمالي لبرامج العمل الجهوية لسنة 2018 حوالي 7,2 مليار درهم، منها 3,48 مليار درهم مموَلَة من صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

وبالنسبة لسنة 2019، فمنذ شهر دجنبر 2018، تم الشروع في المصادقة على البرامج الجهوية لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي، حيث يقدر المبلغ الإجمالي لبرامج العمل الجهوية لسنة 2019 بحوالي 6,536 مليار درهم، منها 3,416 مليار درهم (52%) مموَلَة من صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

هذا، ولا يتم تمويل سوى المشاريع المسطرة في برنامج العمل السنوي المصادق عليه، الذي لا يمكن مراجعته إلا باقتراح من اللجنة الجهوية في حدود الموارد المالية المتاحة.

ويمكن إجمال الإنجازات المادية المسجلة خلال سنتي 2017 و2018 على الشكل التالي:

✓ **الطرق والمسالك القروية:**

- إنجاز 1.271 كلم من الطرق القروية، أي ما يعادل 26% من البرنامج؛
- صيانة 533 كلم من الطرق القروية، أي ما يعادل 23% من البرنامج
- إنجاز 1.489 كلم من المسالك القروية، أي 46% من البرنامج؛
- إنجاز 24 منشأة فنية بنسبة إنجاز تبلغ 70%.

✓ **التعليم:**

- بناء 30% من المؤسسات التعليمية المبرمجة؛
- تأهيل 53% من المؤسسات التعليمية المبرمجة؛
- إنجاز 98 عملية اقتناء لنقل المدرسي، و98 عملية تجهيز مدرسي بنسبة 47% و71% من العمليات المبرمجة.

✓ **الصحة:**

- بناء 44% من المراكز والمستوصفات الصحية المبرمجة؛
- تأهيل 53% من المراكز والمستوصفات الصحية المبرمجة؛
- إنجاز 470 عملية اقتناء لسيارات الإسعاف والوحدات الطبية و30 عملية تجهيز للمراكز الصحية بنسبة 68% و90% من العمليات المبرمجة.

✓ **التزويد بالماء الصالح للشرب:**

- إنجاز 5.077 عملية ربط فردي بالماء الصالح للشرب، ما يناهز 18% من العمليات المبرمجة؛
- صيانة 24 كلم من شبكة التزويد بالماء الصالح للشرب، ما يناهز 85% من العمليات المبرمجة،
- اقتناء 26 شاحنة مزودة بصهريج لتزويد بالماء الصالح للشرب.

✓ **الكهربة القروية:**

- توسيع شبكة الكهرباء ذات الضغط المنخفض على 73 كلم بما يناهز 13% من العمليات المبرمجة؛
- تقوية شبكة الكهرباء على 6 كلم بما يناهز 30% من العمليات المبرمجة؛
- إنشاء محطة فرعية بقدرة 160 كيلو فولت أمبير.

2.أثر المنجزات المحققة على ساكنة المناطق القروية

يتوخى أن تساهم هذه الإنجازات في فك العزلة عن 5.190 دوارا، والولوج للخدمات الصحة والتعليم والماء والكهربة القروية لأزيد من 6 ملايين نسمة على مستوى 1.100 جماعة.

ومن المرتقب أن تترتب عن هذه الانجازات دينامية اقتصادية وترابية جديدة بالمناطق المستهدفة نتيجة خلق الظروف اللازمة لتعزيز وتنويع القدرة الاقتصادية للمناطق القروية والجبلية، والتي ستؤدي إلى تحسن عام في الدخل وظروف عيش الساكنة. وبالتالي تحسين مؤشرات التنمية البشرية في هذه المجالات.

وستتم مواصلة إنجاز المشاريع المتعلقة بالقطاعات الخمس وفقا لإطار الحكامة والتركيبة المالية المسطرة من طرف مختلف المتدخلين في هذا البرنامج. وهكذا، سيتم سنويا تخصيص ما يناهز 7 مليار درهم لمواصلة الإنجازات. كما ستعرف السنوات المقبلة تسريع وثيرة الإنجاز.

وختاما، لا بد من التأكيد على أن مسألة الفوارق المجالية والاجتماعية، تبقى مسألة معقدة ومتعددة الأبعاد، مما يقتضي تقتضي تظافر مجهودات مختلف المتدخلين على المستويين الوطني والمحلي، وتنسيق مختلف التدخلات القطاعية، عبر تعبئة الموارد اللازمة والسهر على تحقيق إلتقائية البرامج والمشاريع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.